

EBPBAC32/2

٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٠

## تقرير لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة: التقرير السنوي

يتشرف المدير العام بأن يحيل طيه التقرير المقدم من لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي كي تنظر فيه في اجتماعها الثاني والثلاثين (انظر الملحق).

## الملحق

### تقرير لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة المقدم إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة، أيار/ مايو ٢٠٢٠

#### معلومات أساسية

١- أنشأ المجلس التنفيذي لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة (اللجنة الاستشارية) في أيار/ مايو ٢٠٠٩ بموجب القرار م١٢٥ق١، وحدد اختصاصاتها الرامية إلى إسداء المشورة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة وإلى المجلس التنفيذي من خلال هذه اللجنة الأخيرة، بشأن المسائل التي تندرج ضمن نطاق ولايتها والتي تشمل أساساً ما يلي:

- استعراض بيانات المنظمة المالية وكبرى المشاكل المواجهة في إعداد التقارير المالية؛
- إسداء المشورة بشأن مدى كفاية الضوابط الداخلية ونظم إدارة المخاطر المعمول بها في المنظمة؛
- استعراض إجراءات الإدارة في مجال إدارة المخاطر ومدى شمولية الإجراءات التي تضطلع بها حالياً لإدارتها؛
- استعراض فعالية وظيفتي المراجعة الداخلية والخارجية لحسابات المنظمة ووظيفتي التحقيق والتقييم فيها؛
- رصد تنفيذ جميع نتائج مراجعة الحسابات والتوصيات المنبثقة عنها تنفيذاً مناسب التوقيت وفعالاً ولائقاً.

٢- وفيما يلي أسماء الأعضاء الحاليين في اللجنة الاستشارية:

الاسم	تاريخ التعيين من المجلس	مرجع المقرر الإجرائي
الدكتورة جيبا ويلسون	أيار/ مايو ٢٠١٦	م١٣٧(٤) (٢٠١٥)
السيد ليوناردو ب. غوميز بيريرا	أيار/ مايو ٢٠١٦	م١٣٧(٤) (٢٠١٥)
السيد كريستوف غابرييل ميتز	كانون الثاني/ يناير ٢٠١٨	م١٤١(٢) (٢٠١٧)
السيد جايانت كاريّا	كانون الثاني/ يناير ٢٠١٨	م١٤١(٢) (٢٠١٧)
السيد كريستوفر ميهم	كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩	م١٤١(٢) (٢٠١٧)

٣- وهذا التقرير هو عاشر تقرير سنوي تقدمه اللجنة الاستشارية إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة، وهو يلخص التقدم المحرز في إنجازها لأعمالها بالفترة الواقعة بين أيار/ مايو ٢٠١٩ ونيسان/ أبريل ٢٠٢٠، ويشمل الاجتماعات الثامن والعشرين والتاسع والعشرين والثلاثين التي عقدتها اللجنة الاستشارية في الفترة من ٨ إلى ١٠ تموز/ يوليو ٢٠١٩ (اجتماع فعلي بحضور شخصي) والفترة من ٧ إلى ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩ (اجتماع فعلي بحضور شخصي) ويوم ٧ نيسان/ أبريل ٢٠٢٠ (اجتماع افتراضي) على التوالي. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن اجتماعي اللجنة الاستشارية المعقودين في تموز/ يوليو وتشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩ في تقرير اللجنة المؤقت الوارد في الوثيقة EBPBAC31/2.

٤- وقد حصلت اللجنة على الدعم اللازم من الإدارة.

### الاستجابة لمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)

٥- كان لابد من تأجيل الاجتماع المقرر عقده أصلاً في نيسان/ أبريل بحضور المشاركين فيه فعلياً بسبب الوضع الناشئ عن مرض كوفيد-١٩، وتحويل الاجتماع إلى آخر افتراضي وتقليص جدول أعماله بشكل كبير بناءً على ذلك. ولم تتح القيود الزمنية المفروضة المجال أمام اللجنة لكي تتناول جميع المسائل التي أثارها لجنة البرنامج والميزانية والإدارة وطرحتها على اللجنة الاستشارية في اجتماعها المعقود من ٢٩ إلى ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠، وتستعرض تلك المسائل، التي سيُنظر فيها أثناء عقد اللجنة الاستشارية لاجتماعاتها المقبلة.

٦- واستعرضت اللجنة وناقشت مع الإدارة أثر مرض كوفيد-١٩ على استمرارية المنظمة في الاضطلاع بأنشطتها الأساسية وتنفيذ برنامج العمل العام الثالث عشر، ٢٠١٩-٢٠٢٣ وخطة تسيير الأعمال وتدابير حماية الموظفين. ولاحظت اللجنة أن ممارسات العمل التي يتبعها موظفو المنظمة المكلفين بمهام غير حاسمة الأهمية والموضوعة حالياً موضع التنفيذ في إطار خطة تسيير الأعمال هي ممارسات تسيير بسلاسة وتقترب بقيام ٤٠٠٠ موظف تقريباً بتسجيل دخولهم إلى النظام يومياً وأن تدابير تعزيز القدرات اللازمة قد اتخذت وأنه ما من مشاكل كبيرة وجهت فيما يتعلق بالأمن الإلكتروني. وذكرت اللجنة الإدارة بتعزيز إدارة المخاطر المتعلقة بتسريب البيانات وصون الأمن الإلكتروني المترتبة على العمل عن بُعد على نطاق واسع.

٧- وفيما يخص برنامج العمل العام الثالث عشر، فقد أبلغ نائب المدير العام للجنة أنه برغم ما يجري إنجازه حالياً من أعمال بشأن مرض كوفيد-١٩، فإنه يتواصل تنفيذ خطط العمل الأصلية بحسب المقرر ونسبة تتراوح بين ٦٠٪ و ٨٠٪ تقريباً، وذلك على النحو التالي: تواصل المنظمة اضطلاعها بأنشطتها في مجالي القيادة/ الدعوة؛ يجري إنجاز الأعمال بشأن شراء السلع العالمية ووضع المعايير بحسب المقرر وتطوير العمل بشأن التعاون التقني مع البلدان بما يتناسب مع الوضع الحالي وبفضل اتخاذ ترتيبات افتراضية وأخرى إلكترونية. وأوصت اللجنة الاستشارية بالاستفادة من إطار النتائج الذي وضعته المنظمة بوصفه مرجعاً لإدارة المعاوزات اللازمة، وبضرورة أن تراعي عملية تحديد أولويات العمل احتياجات البلدان النامية قبل كل شيء في ضوء الوضع الناشئ عن مرض كوفيد-١٩.

٨- ونظراً إلى الوضع الناشئ عن مرض كوفيد-١٩ وتأثيره على بيئة عمل المنظمة، فإن اللجنة عاكفة على تعزيز جوانب مراقبتها، وقد طلبت، في أعقاب انعقاد اجتماع اللجنة الاستشارية في نيسان/ أبريل ٢٠٢٠، إلى الإدارة تقديم معلومات محدثة شهرياً عن كبرى التطورات الطارئة، بما فيها التعديلات الطارئة على ممارسات حشد الموارد وإعادة ترتيب الأولويات في مجال الاضطلاع بالأنشطة الأساسية وإدارة المخاطر المؤسسية، بما يشمل مخاطر تشويه السمعة تحديداً.

## سلامة البيانات المالية، بما فيها التأمين الصحي للموظفين

٩- استعرضت اللجنة البيانات المالية لعام ٢٠١٩ وناقشتها مع الإدارة، وأجرت تقييماً للسياسات المحاسبية الأساسية ومدى معقولية الصادر من أحكام مهمة ووضوح عمليات الكشف، ولاحظت أن البيانات المالية قد أُعدت وقُدمت بالوقت المناسب واقتُرنت بحد أدنى من التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات. وأكد المراجع الخارجي للحسابات في لجنة مراجعة الحسابات من جمهورية الفلبين أنه لم تطرأ تغييرات كبيرة على السياسات المحاسبية أو الأحكام الصادرة عن الإدارة فيما يخص إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

١٠- وأبلغت المنظمة في عام ٢٠١٩ عن أعلى مستوى حققته في تاريخها من إجمالي الإيرادات (المتأتية من جميع المصادر) (بمبلغ ٣١١٦ مليون دولار أمريكي) ومعدلات الإنفاق (بمبلغ ٣٠٨٨ مليون دولار أمريكي) على حد سواء، وهي زيادة تُرد في معظمها إلى دور المنظمة الكبير أثناء الطوارئ. وقد زاد إجمالاً معدل الإنفاق على دعم الاستجابة للطوارئ بنسبة ٧٦٪، أي من ٤١٩ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٨ إلى ٧٣٩ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٩. ويمثل مبلغ الفائض الناتج عن ذلك (عقب حساب الإيرادات المالية) البالغ قدره ٨٩ مليون دولار أمريكي عند مقارنته بما وصل إليه في عام ٢٠١٨ بواقع ٤٤٢ مليون دولار أمريكي،<sup>١</sup> دليلاً على تعزيز قدرات المنظمة عموماً في مجال التنفيذ.

١١- وزاد في عام ٢٠١٩ إجمالي تكاليف الموظفين وغيرهم من الأفراد بمقدار ٦٠ مليون دولار أمريكي؛ ولكن تكاليف الموظفين انخفضت بوصفها نسبة من إجمالي المصروفات وبلغت نسبتها ٣٢٪ من إجمالي المصروفات في عام ٢٠١٩ مقارنةً بنسبتها التي بلغت ٣٧٪ في عام ٢٠١٨. أما تكاليف الموظفين وغيرهم من الأفراد، فقد زادت بنسبة ١٠٪ في المقر الرئيسي و٤٪ في الأقاليم، وترد أساساً زيادة تكاليف الموظفين إلى زيادة عددهم في المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية/ القطرية على حد سواء لغرض تعزيز قدرات المنظمة في إطار تنفيذ برنامجها للطوارئ الصحية وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة والمستدامة. وأسهمت كذلك زيادة قيمة مضاعف تسوية مقر العمل بأثر رجعي لموظفي جنيف عملاً بالحكم الصادر عن المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية في زيادة تكاليف موظفي المقر الرئيسي خلال عام ٢٠١٩.

١٢- وزاد إجمالي مبلغ الخدمات التعاقدية من ٧٢١ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٨ إلى ٩٨٨ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٩، وذلك بالنظر أساساً إلى زيادة الأنشطة المُضطلع بها دعماً للاستجابات الموجهة للطوارئ الناشئة في إقليمي أفريقيا وشرق المتوسط، فضلاً عن تلك المُضطلع بها في مجال استئصال شلل الأطفال.

١٣- وزادت مبالغ التحويلات والمنح من ٢٧٢ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٨ إلى ٣٨١ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٩، وبلغت أقصى معدلاتها في إقليمي أفريقيا وشرق المتوسط. وسُجلت معظم النفقات عن تحويلات ومنح قُدمت للنظر فيما يتعلق بترتيبات التعاون المالي المباشر. وإضافة إلى ذلك، تقدم المنظمة منحاً لشركاء منفذين مثل المنظمات غير الحكومية، وهي منح يتعلق الكثير منها بترتيبات تعاونية متخذة مع تلك المنظمات العاملة في بلدان تشهد طوارئ يتولى تنفيذ أنشطة الاستجابة لها فيها على الصعيد القطري شركاء آخرون بسبب ما تواجهه المنظمة من صعوبات في التمتع بسبل الوصول إلى تلك المناطق المعرضة للخطر. ويأتي الجزء الثالث الهام من فئة الإنفاق هذه في شكل ما يقتنى من معدات لأطراف ثالثة تقوم المنظمة في إطارها بشراء المعدات مباشرة لوزارات الصحة في الدول الأعضاء لغرض تزويد المرافق الصحية بها في البلدان.

١ انظر الوثيقة ج٢٥/٧٣، البيانات المالية المراجعة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩.

١٤- ونظراً إلى زيادة مستوى الاضطلاع بالأنشطة، فقد حثت اللجنة الإدارة على الاستمرار في التركيز على تحسين أداء نظم الرقابة الداخلية كما ينبغي تخفيفاً لوطأة المخاطر المرتبطة بالخدمات التعاقدية وكذلك التحويلات والمنح.

١٥- وشددت اللجنة الاستشارية في توصية الإدارة بالتصدي للأحداث في أعقاب تاريخ الإبلاغ الوارد في الملاحظات المرفقة بالبيانات المالية. ولاحظت اللجنة أن جائحة كوفيد-١٩ اندلعت عقب إغلاق حسابات عام ٢٠١٩، وهي تمثل بذلك حدثاً غير قابل للتعديل لأغراض البيانات المالية المراجعة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩. ولكن اللجنة حثت الإدارة على التسليم بأن الأزمة المشهودة حالياً من المرجح بشكل كبير أن تؤثر على المنظمة من حيث النفقات التي تتكبدها وتنفيذها للبرامج القائمة حالياً وتحصيلها للمساهمات والمحافظ الاستثمارية. ومن دواعي سرور اللجنة أن تلاحظ ورود إفصاح مالي لائق في الملاحظات المرفقة بالبيانات المالية المراجعة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩.

١٦- ونظراً أيضاً إلى أن الحسابات مطابقة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأن من شأن مراجعي الحسابات أن يدلوا برأي غير متحفظ بشأن البيانات المالية المراجعة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩ والصادرة عن المنظمة، فإن اللجنة توصي بتقديم تلك البيانات المالية المراجعة إلى جمعية الصحة العالمية.

١٧- واستعرضت اللجنة البيانات المالية لصندوق التأمين الصحي للموظفين عن عام ٢٠١٩ وناقشت تلك البيانات، وأطلقت بإيجاز على تفاصيل هذا الصندوق، وخصوصاً فيما يتعلق بتمويله حالياً وتوقعات تمويله في المستقبل، والتي تشير التقديرات الآن إلى أن تمويله سيكتمل بحلول عام ٢٠٣٦. وأبلغت اللجنة بأن تغيير تاريخ تمويل الصندوق من عام ٢٠٤٣ في نهاية عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٣٦ في نهاية عام ٢٠١٩ يرد أساساً إلى الوفورات المحققة في التكاليف الطبية بناءً على جهود الإدارة وعلى دراسة اكتوارية كاملة أجريت كذلك يوم ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩، والتي تدنت فيها معدلات الخصم والتضخم في التكاليف الطبية مقارنةً بالفترة السابقة.

١٨- ولاحظت اللجنة مرة أخرى أنه مع أن جائحة كوفيد-١٩ اندلعت عقب إغلاق حسابات عام ٢٠١٩، وهي بالتالي تعتبر من الأحداث غير القابلة للتعديل فيما يخص البيانات المالية المراجعة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩ في ظل آثار هذه الجائحة على العالم، فإنها ستخلف أثراً كبيراً على عمليات التأمين الصحي للموظفين في عام ٢٠٢٠، والتي يتعذر تقدير نطاقها بموثوقية في هذا الوقت. وعليه، ومع أن اللجنة تعرب عن تقديرها لأساليب احتواء التكاليف التي يتبناها التأمين الصحي للموظفين، فإنها توصي بأن من شأن استعراض التوقعات المطروحة بصدد تمويل هذا التأمين في المستقبل أن يكون ضرورياً، لأن هذه التوقعات قد يلزم تعديلها في ضوء الآثار المترتبة على جائحة كوفيد-١٩. ومن دواعي سرور اللجنة أن تلاحظ ورود إفصاح مالي لائق في الملاحظات المرفقة بالبيانات المالية المراجعة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩.

## المراجعة الخارجية للحسابات

١٩- اجتمعت اللجنة بمراجع الحسابات الخارجي على انفراد وبحضور أعضاء الإدارة على حد سواء في إطار انعقاد دورتها الثلاثين.

٢٠- وأكد مراجع الحسابات الخارجي في لجنة مراجعة الحسابات من جمهورية الفلبين أنه لم تطرأ تغييرات كبيرة على السياسات المحاسبية أو الأحكام الصادرة عن الإدارة في معرض إعدادها للبيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٢١- وأكد مراجع الحسابات الخارجي، بناءً على طلب مقدم في هذا الصدد، أن الضوابط الداخلية المطبقة على التقارير المالية قد تحسنت خلال السنوات الماضية، وأنه سيدلي برأي غير متحفظ بشأن البيانات المالية المراجعة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩.

٢٢- وشكرت اللجنة مراجع الحسابات الخارجي على ما أنجزه من عمل.

### خدمات المراقبة الداخلية

٢٣- عقدت اللجنة في كل واحد من اجتماعاتها، اجتماعات مع مدير مكتب خدمات المراقبة الداخلية، سواء على أفراد أم بحضور أعضاء الإدارة.

٢٤- ووفقاً لما أبلغت به لجنة البرنامج والميزانية والإدارة في اجتماعها الحادي والثلاثين،<sup>١</sup> فقد أُطلعت بإيجاز اللجنة الاستشارية أثناء عقدها لاجتماعها في تموز/ يوليو ٢٠١٩ على المراجعة العملية لحسابات مكتب المنظمة القطري في جمهورية الكونغو الديمقراطية - بشأن الاستجابة لمرض الإيبولا وأوجه القصور الملحوظة في العمليات التي حددت فيها مخاطر متبقية بمستويات عالية. ومن المسائل الباعثة على الانشغال بقدر كبير الأعداد الكبيرة من المعاملات النقدية المنفذة ميدانياً واللجوء إلى التنفيذ المباشر لصرف النقدية فيما يتعلق بالأنشطة المضطلة بها، علماً بأن أنشطة إصلاح الوضع مازالت معلقة إلى حد كبير.

٢٥- ومثلما أفيد به أيضاً في السابق،<sup>١</sup> فقد شُدد تحديداً أثناء اجتماع اللجنة الاستشارية المعقود بتشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩ على الرقابة الداخلية وفعالية الرقابة عموماً بالإقليم الأفريقي. وأجرى مكتب خدمات المراقبة الداخلية مراجعة لحسابات دائرة الإدارة العامة في مكتب المنظمة الإقليمي لأفريقيا. ومع أن اللجنة لاحظت إدخال بعض التحسينات في هذا المضمار، فإن الإدارة يلزمها أن تواظب على توخي الحيلة والحذر بما يكفل تركيزها على الاستمرار في تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية.

٢٦- ووردت للجنة الاستشارية في اجتماعها المعقود بنيسان/ أبريل ٢٠٢٠ معلومات محدثة عن حالة عمليات مراجعة الحسابات الداخلية لعام ٢٠١٩. ووضعت خطة عمل مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٩ في صيغتها النهائية وصدرت التقارير المتعلقة بكل واحدة من عمليات المراجعات، باستثناء تقرير واحد (مكتب المنظمة القطري في الجمهورية العربية السورية). ويمكن الاطلاع من الجدول ١ على حالة عمليات مراجعة الحسابات الداخلية لعام ٢٠١٩.

١ انظر الوثيقة EBPBAC31/2.

## الجدول ١: حالة الآراء المُدلى بها بشأن عمليات مراجعة الحسابات الداخلية لعام ٢٠١٩

النسبة المئوية من إجمالي عدد المراجعات في عام ٢٠١٨	النسبة المئوية من إجمالي عدد المراجعات في عام ٢٠١٩	عدد عمليات مراجعة الحسابات في عام ٢٠١٩	الرأي الصادر في المراجعة
١٩٪	٢١٪	٤	مُرضية
٦٢٪	٤٢٪	٨	مُرضية جزئياً ويلزم إدخال بعض التحسينات عليها
١٤٪	٣٢٪	٦	مُرضية جزئياً ويلزم إدخال تحسينات كبيرة عليها
٥٪	٥٪	١	غير مُرضية
١٠٠٪	١٠٠٪	١٩	المجموع

٢٧- وأفاد مكتب خدمات المراقبة الداخلية بأن التصنيفات المتعلقة إجمالاً بمدى فعالية تطبيق الضوابط الداخلية المستمدة من عمليات مراجعة الحسابات التي أُجريت في عام ٢٠١٩ والمصنفة على أنها "مُرضية" أو "مُرضية جزئياً" قد انخفضت نسبتها إلى ٦٣٪ مقارنةً بنسبتها في عام ٢٠١٨ التي بلغت ٨١٪. وما برحت اللجنة منشغلة إزاء تقلب النتائج المتعلقة بفعالية الضوابط الداخلية المطبقة عبر أنحاء المنظمة ككل والاتجاهات المختطة فيها ظاهرياً، وهي تحت الإدارة على مواصلة تركيزها على تطبيق الضوابط الداخلية كما ينبغي حتى في الأوضاع المنظوية على تحديات (الطوارئ المصنفة).

٢٨- وأحاطت اللجنة علماً بالمجالات المبلّغ عنها في عام ٢٠١٩ والتي انخفضت فيها إلى أدناها فعالية تطبيق الضوابط، ولاحظت الحاجة إلى القيام بما يلي:

- مواصلة تعزيز أنشطة ضمان تنفيذ التعاون المالي المباشر بجميع جوانبه لأن الخطط المعدّة لغرض الاضطلاع بهذه الأنشطة لم تُنفذ بالكامل بطريقة متسقة، ويلزم زيادة التركيز على اتخاذ إجراءات تصويبية بشأنها، ومنها متابعتها بالوقت المناسب؛
- تعزيز الدعم المقدم للنظم ورصد الضوابط المُطبقة على أنشطة التنفيذ المباشر؛
- تحسين إدارة شؤون البائعين (من حيث اختيارهم وتقييم وضعهم مسبقاً)، الذي يُحتمل أن يؤثر سلباً على المخاطر المتعلقة بممارسات الاحتيال؛
- تحسين ممارسات تعبئة الموارد اللازمة لبعض البرامج الرئيسية التي مازالت منقوصة التمويل (مثل تلك المعنية بمكافحة الأمراض غير السارية وأمراض المناطق المدارية المهملة والمحددات الاجتماعية للصحة وأثار تغير المناخ على الصحة)، نظراً إلى اعتمادها الكبير على المساهمات الطوعية المُحددة.

٢٩- ولسوء الحظ، فقد أبلغ أيضاً عن هذه المجالات في عام ٢٠١٨، ويساور اللجنة الانشغال بسبب تدني مستوى تحسين فعالية الضوابط المطبقة على المنظمة بمرور الزمن.

٣٠- وما فتأت اللجنة منشغلة لأن التقدم المُحرز في تنفيذ فرادى التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات الداخلية بالسنوات السابقة لم يفض بعدُ إلى إدخال تحسينات كبيرة ومستدامة ومنهجية عبر أنحاء المنظمة ككل. وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة أن بعض التوصيات المتعلقة بمخاطر كبيرة والمستمدة من خطط عمل مراجعة

حسابات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ مازالت مفتوحة ومتأخرة التنفيذ حتى في عام ٢٠٢٠. هذا، ولم تقض الطلبات المقدمة من اللجنة مراراً وتكراراً للإدارة بشأن اتخاذ الإجراءات إلى تحسين في الوضع العام .

## التحقيقات

٣١- يُؤمن أداء وظيفة التحقيق بالمنظمة عملية تزويدها بخدمات التحقيق وكذلك تزويد برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الأيدز والمرفق الدولي لشراء الأدوية (اليونيتيد) والوكالة الدولية لبحوث السرطان بها.

٣٢- ويبيّن الجدول ٢ أدناه لمحة عامة عن القضايا المحقق فيها بحسب نوع المزاعم المطلقة، في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، كما تُضَلّل باللون الأحمر في الجدول الأنواع الرئيسية الثلاثة من المزاعم المطلقة بشأن كل عام.

الجدول ٢: القضايا المحقق فيها بحسب نوع المزاعم، في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٩

نوع المزاعم	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	المجموع
الفساد	١٤	٥	٩	٢٨
عدم الامتثال للمعايير المهنية	٤	١١	١١	٢٦
الاحتيال	٣٠	٥٥	٦١	١٤٦
المخالفات المتعلقة بالتوظيف	١٠	٨	١٤	٣٢
مزاعم أخرى	٦	٢٧	٢٦	٥٩
<b>مجموع (القضايا مقارنة بالموجودات/ الممتلكات)</b>	<b>٦٤</b>	<b>١٠٦</b>	<b>١٢١</b>	<b>٢٩١</b>
النسبة المئوية من المجموع	%٧٨	%٧٢	%٧٥	%٧٤
التحرش	١٣	٢٥	٢٨	٦٦
التحرش الجنسي	٣	١٠	٦	١٩
حالات الانتقام	١	٤	٢	٧
الاستغلال والانتهاك الجنسيان	١	٣	٥	٩
<b>مجموع (القضايا مقارنة بالأفراد)</b>	<b>١٨</b>	<b>٤٢</b>	<b>٤١</b>	<b>١٠١</b>
النسبة المئوية من المجموع	%٢٢	%٢٨	%٢٥	%٢٦
<b>المجموع</b>	<b>٨٢</b>	<b>١٤٨</b>	<b>١٦٢</b>	<b>٣٩٢</b>
التغيير الطارئ عاماً بعد عام		%٨٠+	%٩+	

٣٣- وُورِدَت اللجنة معلومات محدّثة أخرى عن وضع الصيغة النهائية للمشروع المنفذ مع شركة إرنست ويونغ السويسرية بشأن قياس أداء وظيفة التحقيق في المنظمة قياساً مرجعي الأسس وتقديم المدخلات اللازمة **لوضع وظيفة أخرى منها هي الأفضل في فئتها**، علماً بأنه صدر تقرير وقُدِّمت توصيات بشأنها. وتعكف بالوقت نفسه وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة على وضع الصيغة النهائية لتقريرها المعنون "استعراض حالة وظيفة التحقيق: التقدم المحرز في تعزيز وظيفة التحقيق بالمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة"، وهو استعراض يعيد النظر في هذه الوظيفة بالمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة عموماً. ورُئي من الاستعراض أن وضع وظيفة التحقيق قد تحسن بشكل كبير على مدى العقدين الماضيين من حيث إرساءها وإضفاء الطابع المهني عليها. ورغم ما أُحرز من تقدم، فقد حدد الاستعراض عدداً من أوجه القصور ومواطن الضعف، ولاسيما فيما يخص استمرار تجزئة المسؤولية عن إجراء التحقيقات والاضطلاع بالأنشطة المتعلقة بها ومدى استقلالية وظيفة التحقيق وتشكيلها التنظيمي ومقدار المهنية التي تنتم بها. وعلاوة على ذلك، ألقى الاستعراض نظرة على



المشهد العام الذي تُجرى فيه حالياً وظيفة التحقيق لبحث الناشئ من التحديات والطلبات الجديدة، إن وجدت، والوقوف على ماهيتها وإيجاد السبل الكفيلة بالتصدي لتلك التحديات وتلبية تلك الطلبات.

٣٤- وخلصت اللجنة إلى أن من شأن دمج نتائج الاستعراض الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة ونتائج المشروع المنفذ مع شركة إرنست ويونغ السويسرية أن يحسن بشكل كبير جودة تلك النتائج عموماً. لذا، أضافت اللجنة هذا الموضوع إلى خطة العمل الموضوعية لما تبقى من عام ٢٠٢٠، وستقدم فيما بعد تقريراً عن النتائج الشاملة. ونظراً إلى أن وحدة التفتيش المشتركة ستعد تقريراً آخر عن الموضوع في المستقبل، فقد حثت اللجنة الإدارة على وضع خطة بشأن إجراء استعراض شامل عقب مراعاتها لكل مجموعة من المدخلات المقدمة. وينبغي أن تركز التدابير المحددة على تحقيق توازن مناسب بين جانبي الفعالية والكفاءة.

٣٥- وأحاطت اللجنة علماً بأن وظيفة التحقيق في المنظمة تواصل تحديد تحسينات عملية وتنفيذها، ومازال مستوى تزويد وظيفة التحقيق بما يلزم من موظفين مجالاً مهماً بالنسبة إلى اللجنة.

٣٦- ولاحظت اللجنة أن تحليل الأسباب الجذرية التي تقف وراء التحديات التي تطرحها آليات التمويل الحالية بواسطة التعاون المالي المباشر والتنفيذ المباشر التي أوصت بها اللجنة الاستشارية في دورتها التاسعة والعشرين والتوصية بتحديد آليات تنفيذ بديلة ما برحت معلقة.

### التقييم والتعلم التنظيمي

٣٧- عُرضت على اللجنة معلومات محدثة عن التقييم وخطة العمل المقترحة بشأن الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، وتُوقشت معها تلك المعلومات والخطة؛ وأُطلعت اللجنة في اجتماعاتها الثلاثة على التقدم المحرز بشأن تقييم إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول.

٣٨- وطلبت اللجنة مزيداً من الإيضاحات فيما يتعلق بالعمل الذي استهلكت الأمانة إنجازه بشأن توحيد مختلف نتائج عمليات مراجعة الحسابات والتقييم ومتابعتها في نهاية المطاف، وذلك لأنه رغم أن اللجنة تعرب عن تقديرها للعمل المنجز في هذا المجال، فإنها توصي بضرورة مواصلة متابعة المنجز منه فيما يخص تنفيذ التوصيات.

٣٩- ولاحظت اللجنة أن المنظمة أجرت تقييمات جيدة النوعية؛ ولكنها تفتقر إلى تنفيذ التوصيات المقابلة لها بالكامل. وأوصت اللجنة بإجراء استعراض بشأن تنفيذ جميع توصيات التقييم المقبولة في الوقت المناسب، واقترحت بناءً على ذلك إجراء استعراض هو الأفضل في فئته. وتلقى مسؤولية تنفيذ التوصيات الصادرة عن أجهزة المراقبة تنفيذاً فعالاً على عاتق الإدارة التنفيذية، بيد أنه من مصلحة تلك الأجهزة والجهات المعنية بوظائف المساءلة، بما فيها التقييم، أن تكفل اتخاذ الإجراءات بشأن التوصيات الصادرة وتحقيق نتائج منها إثباتها. وعليه، ينبغي أن توثق تلك الأجهزة والجهات عرى رصدها للإجراءات المتخذة استجابةً للتوصيات.

٤٠- وفيما يخص إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول، فإن اللجنة تؤكد من جديد أهمية الاستمرار في الحوار مع القطاع الخاص، ولاسيما في ظل المناخ الحالي لجائحة مرض كوفيد-١٩.

٤١- وتتطلع اللجنة إلى وضع خطة التقييم بشأن العام المقبل، وتقتصر أن تُدرج فيها سبل استجابة المنظمة لجائحة مرض كوفيد-١٩ وإدارتها لها، بوصفها من التقديرات التي تركز عليها الخطة بشكل أساسي.

## الامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات

٤٢- تتولى اللجنة في كل واحد من اجتماعاتها رصد التقدم المحرز في مجال الامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات.

٤٣- وأبلغت اللجنة أثناء اجتماعها المعقود في نيسان/ أبريل ٢٠٢٠ بنقص الموظفين في مكتب الامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات ومخرجات المكتب الرئيسية المحققة حالياً (سياسات المنظمة بشأن التحرش) ولجوء المنظمة إلى العناية الواجبة واتباع نهج مبني على الفطرة السليمة في إشراك جميع الشركاء في العمل والأعمال الجاري إنجازها في إطار نهج إدارة المخاطر ٣,٠ الجديد بشأن التوعية بالمخاطر الصادر في المنظمة والمراعي للمخاطر والمكافآت كذلك.

٤٤- وتودّ اللجنة أن تشير إلى أنه لا غنى عن استمرار المنظمة في ترسيخ ثقافة إدارة المخاطر المؤسسية لتشمل مخاطر الأمن الإلكتروني والفرص المتاحة ومخاطر الامتثال والمخاطر ذات الصلة بجائحة مرض كوفيد-١٩، حتى لا تتعرض للتجزئة.

٤٥- ويؤكد من جديد على ضرورة وجود ثقافة توعية بالمخاطر لا تتغير منها على جميع مستويات المنظمة الثلاثة. وتكرّر اللجنة في هذا الصدد طلبها المقدم إلى المنظمة فيما يخص إصدار بيان رفيع المستوى بشأن تقبل المخاطر يوضح المخاطر التي ترغب المنظمة في تحملها في معرض انتهاجها لاستراتيجيتها. وينبغي تحديد تلك المخاطر وتقدير حجمها إلى المدى الممكن من الناحية العملية باتباع طريقة منظمة تسمح بتقبل المخاطر الاستراتيجية، الأمر الذي من شأنه أن يمكّن بدوره من صياغة هيكل هرمي لإصدار بيانات متعاقبة بشأن تقبل المخاطر بالاقتران مع اتخاذ التدابير وتعيين الحدود اللازمة، حسب الاقتضاء، من خلال المنظمة.

٤٦- وفي ضوء الدور القيادي الذي تؤديه المنظمة في مجابهة أزمة جائحة مرض كوفيد-١٩، توصي اللجنة الإدارة بأن تواصل صون قيم المنظمة ومبادئها الأساسية بالاستفادة من مبدئي الشفافية والتواصل الفعال، وهو ما ينبغي أن يساعد على تخفيف حدة مخاطر تشويه السمعة والسياسات التي باتت نشوؤها حتماً بشكل كبير في ظل الظروف المواجهة حالياً.

٤٧- استعراض التوصيات الصادرة سابقاً عن لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة - يرد في التذييل ملخص المسائل المهمة التي أثارها اللجنة في الفترة الواقعة بين شهري نيسان/ أبريل ٢٠١٩ ونيسان/ أبريل ٢٠٢٠.

## مسائل أخرى

٤٨- نظراً إلى أن الاجتماع المعقود في نيسان/ أبريل ٢٠٢٠ كان آخر اجتماع للدكتور ويلسون والسيد بيريرا اللذين انتهت فترة عضويتهم في اللجنة، فقد انتخب بالإجماع أعضاء اللجنة الثلاثة الباقون السيد كريستوف غابرييل ميتز بوصفه رئيس اللجنة الاستشارية المقبل. ويود الأعضاء الباقون أن يعربوا عن شكرهم للدكتور ويلسون والسيد بيريرا على تقانيهما في خدمة اللجنة وإسهاماتهما وزمالتهم الحميمة.

## الملخص والتوصيات

- ٤٩- رغم أن اللجنة تعرب عن تقديرها لأساليب احتواء التكاليف التي يتبعها التأمين الصحي للموظفين، فإنها توصي باستعراض التوقعات المتعلقة بتمويله لأنه قد يلزمها تعديل في ضوء تأثير جائحة مرض كوفيد-١٩.
- ٥٠- وتوصي اللجنة بتحديث إطار مساءلة المنظمة الصادر في عام ٢٠١٥ بأسرع وقت ممكن حتى يتسنى لجميع أصحاب المصلحة أن يكونوا على بيّنة من المسؤوليات الموكلة إليهم فيما يتعلق بالمساءلة.
- ٥١- وفيما يخص إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول، تؤكد اللجنة من جديد أهمية الاستمرار في التحاور مع القطاع الخاص، ولاسيما في ظل المناخ الحالي لجائحة مرض كوفيد-١٩.
- ٥٢- وبالنسبة إلى مجال التقييم، فإن اللجنة تتطلع إلى وضع خطة التقييم بشأن العام المقبل، وتقرّح أن تُدرج فيها سبل استجابة المنظمة لجائحة مرض كوفيد-١٩ وإدارتها لها، بوصفها من التقديرات التي تركز عليها الخطة بشكل أساسي.
- ٥٣- وأخيراً، تكرر اللجنة طلبها المقدم إلى المنظمة فيما يخص إصدار بيان رفيع المستوى بشأن تقبل المخاطر يوضح المخاطر التي ترغب المنظمة في تحملها في معرض انتهاجها لاستراتيجيتها.

الدكتورة جينا ويلسون، السيد ليوناردو بيريرا، السيد جاينت كاريا،  
السيد كريستوف غابرييل ميتز، السيد كريستوف ميهم

## التذييل

المسألة التي أثارها اللجنة	إجراءات أمانة المنظمة/ تعليقاتها	الوضع
عدم وجود هيكل تنظيمي متين للتعامل مع الطوارئ.	طُرأت بفضل الإعلان عن هيكل المنظمة الجديد يوم ٦ آذار/ مارس ٢٠١٩ تغييرات على هيكل برنامج المنظمة للطوارئ الصحية، وسيواصل توضيح دوره في مجال الطوارئ.	قيد التنفيذ
وضع آلية رسمية أو هيكل رسمي لإضفاء الطابع المؤسسي على العبر المُستخلصة من نتائج عمليات مراجعة الحسابات عبر أنحاء المنظمة ككل.	أُحرز تقدم بشأن تنفيذ التوصية (وأبلغ عنه في الوثيقة م٢٤٤/٥١). وأجري في عام ٢٠١٨ بقيادة نائب المدير العام لإدارة العمليات المؤسسية استعراض لجميع التوصيات المفتوحة، وحُدِّت قائمة مختصرة تضم خمس مسائل شاملة ومتكررة ومنهجية ناشئة عن نتائج وتوصيات مُستمدة من مصادر مختلفة، وذلك لأغراض المتابعة واتخاذ الإجراءات ضمن مسارات العمل التي يتواصل إنجازها بمعية أصحاب الأعمال الرئيسيين، بمن فيهم الفريق المعني بالتحول. وتتولى الإدارة العليا في أعقاب ما طرأ بالآونة الأخيرة من تغييرات على مسؤولياتها، زمام وظيفة الإشراف على هذه الآلية الهامة من أجل تحديد الاحتياجات في مجال التعلم التنظيمي.	قيد التنفيذ
تنفيذ الخطط الموضوعية بشأن "التحسب للمجهول" أو "السيناريوهات المتوقعة" من أجل فهم كامل الآثار التي يخلفها نقص التمويل المتوقع على تنفيذ البرامج، وتبادل النتائج مع الدول الأعضاء.	أُطلعت الإدارة اللجنة على مشكلة التوزيع غير المنصف للأموال على البرامج ككل أثناء اجتماع اللجنة الاستشارية في تموز/ يوليو ٢٠١٩. وأبلغت اللجنة بأن معظم البرامج المنقوصة التمويل التي لا تمولها الجهات المانحة في وقت وشيك تُزود بأموال مرنة في إطار العملية التي تضطلع بها الإدارة في مجال صنع القرار.	قيد التنفيذ
ضرورة وضع خطة شاملة بشأن الاستمرار في تسخير الأعمال بالمنظمة.	أُحرز تقدم كبير في هذا المجال، وكُلِّفت جميع الوحدات المؤسسية بمهمة إدراج هذه المسألة في أغراضها المُحددة في عام ٢٠١٩ وحلولها فيما يخص إعداد الوثائق في عام ٢٠١٩. وزوّدت لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة بمعلومات مُحدثة عن الموضوع أثناء اجتماعها المعقود في نيسان/ أبريل ٢٠٢٠.	استُكمِلت
الانشغال بشأن إمكانية استدامة صندوق التأمين الصحي للموظفين بسبب الالتزامات الكبيرة الطويلة الأجل وغير المُؤولة.	يُمَوَّل حالياً صندوق التأمين الصحي للموظفين بنسبة ٤٠٪ (بأصول مبلغها ٩٩٦ مليون دولار أمريكي) وهو ما يمثل تمويلاً نسبته ٨٦٪ من التزامات المتقاعدين الحاليين ونسبة قدرها صفر٪ من التزامات المتقاعدين في المستقبل. وتُثابر إدارة التأمين الصحي للموظفين في عملها على إيجاد سُبُل تكفل احتواء التكاليف وضمان تمويل خطتها جيداً، ولا توجد هناك شواغل مثارة بشأن إمكانية استدامة الصندوق. وستُزوّد اللجنة في اجتماعها المقبل بمعلومات مُحدثة كاملة.	قيد التنفيذ

المسألة التي أثارها اللجنة	إجراءات أمانة المنظمة/ تعليقاتها	الوضع
<p>ثمة توصيات عديدة ترد من مصادر مختلفة، مثل وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة وإدارة مراجعة الحسابات الخارجية وإدارة مراجعة الحسابات الداخلية ومكتب الامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات وإدارة التقييمات. وسلّمت الإدارة بضرورة اتباع إجراءات موحّدة في معالجة جميع التوصيات ضماناً لإدارتها كما ينبغي وبفعالية. وتوصي لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة بتخصيص مستودع مركزي لحفظ جميع هذه التوصيات بالاقتران مع ما يُتخذ بشأن معالجتها من إجراءات مقابلة.</p>	<p>أحرز تقدم بشأن تنفيذ التوصيات (وأبلغ عنه في الوثيقة م٢٠١٨/١٤٤). وأجري في عام ٢٠١٨ بقيادة نائب المدير العام لإدارة العمليات المؤسسية استعراض لجميع التوصيات المفتوحة، وحُدّدت قائمة مختصرة تضم خمس مسائل شاملة ومتكررة ومنهجية ناشئة عن نتائج وتوصيات مُستمدة من مصادر مختلفة، وذلك لأغراض المتابعة واتخاذ الإجراءات ضمن مسارات العمل التي يتواصل إنجازها بجمعية أصحاب الأعمال الرئيسيين، بمن فيهم الفريق المعني بالتحول. وتتولى الإدارة العليا في أعقاب ما طرأ بالآونة الأخيرة من تغييرات على مسؤولياتها، زمام وظيفة الإشراف على هذه الآلية الهامة من أجل تحديد الاحتياجات في مجال التعلّم التنظيمي.</p>	<p>قيد التنفيذ</p>
<p>من المقرر أن تشارك الإدارة مع اللجنة في وضع خطة بشأن اتخاذ تدابير تكتيكية واستراتيجية تكفل تحقيق إمكانية استدامة التأمين الصحي للموظفين على نحو شامل وتمويل التزامات استحقاقات موظفي المنظمة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٨ أو في أقرب وقت ممكن.</p>	<p>يُعكف على إجراء استعراض سنوي بشأن تمويل صندوق التأمين الصحي للموظفين عقب إغلاق الحسابات وعمليات مراجعة الحسابات الخارجية والتقييم الاكتواري، ومن ثم تتولى لجنة المراقبة العالمية التابعة للتأمين الصحي للموظفين استعراض وضع تمويل هذا الصندوق. ومن عناصر هذا الاستعراض الرئيسية فهم الافتراضات الاكتوارية التي يمكن أن تسفر عن حدوث تقلبات كبيرة سنوياً في التكاليف المقدّر تكبدها مستقبلاً ومستويات تمويل الصندوق الناشئة عن الطابع الطويل الأجل للالتزامات المقطوعة. وتتواصل الإدارة عملها بهمة على تنفيذ تدابير في مجالي الاحتواء والكفاءة للحد من الالتزامات المقطوعة بالمستقبل، فضلاً عن استعراض مبالغ المساهمات وسياسات الاستثمار ضماناً لاستدامة صندوق التأمين الصحي للموظفين بطريقة شاملة وتمويله بالكامل. وأثبت التقييم الاكتواري الأخير الذي أُجري بعام ٢٠١٩ تحقيق نتائج إيجابية فيما يخص الصندوق بالاقتران مع تحسين مستويات تمويله وإشارة التقديرات إلى أن عام ٢٠٣٦ سيشهد تمويله بالكامل. وسلط أيضاً المعنيون بإجراء التقييم الاكتواري الضوء على أن التأمين الصحي للموظفين لديه سجل حافل في ميدان التحكم في التكاليف الطبية وخفضها إلى ما دون الاتجاهات المختطة في السوق عموماً.</p>	<p>استُكملت</p>
<p>من المقرر أن تضع الإدارة خطة تقترن بتحليل الأسباب الجذرية التي تقف وراء تأخر المانحين في تقديم التقارير وانتهاج استراتيجيات تعالج هذه المشكلة وتحديد معالم واضحة بشأن المُضي قدماً في إحراز التقدم.</p>	<p>-</p>	<p>جديدة</p>

المسألة التي أثارها اللجنة	إجراءات أمانة المنظمة/ تعليقاتها	الوضع
توصي اللجنة الإدارة بأن تتخذ ما يلزم من إجراءات تكفل تنفيذ جميع التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات الداخلية في الوقت المناسب ومتابعتها كما ينبغي. وقد ترغب الإدارة أيضاً في إدراج هذا البند بوصفه واحداً من مؤشرات الأداء الرئيسية.	-	جديدة
توصي اللجنة بأن يُخصَّص سجل لإدارة المخاطر في معرض الاضطلاع بعملية التحول بالمنظمة، وأن تتولى الإدارة العليا زمام إدارة المخاطر الرئيسية المحيطة بالمنظمة ورصدها.	-	جديدة
تتصح اللجنة الإدارة بأن تمضي قُدماً في إدخال التحسينات على عملية تنسيق الموارد ومواءمتها، وذلك بفضل اعتماد نهج بشأن صون تكنولوجيا المعلومات والبيانات والأمن الإلكتروني على نطاق المؤسسة ككل.	-	جديدة
توصي اللجنة باستعراض التوقعات المتعلقة بتمويل التأمين الصحي للموظفين لأنه قد يلزمها تعديل في ضوء تأثير جائحة مرض كوفيد-١٩.	-	جديدة
توصي اللجنة بتحديث إطار مساءلة المنظمة الصادر في عام ٢٠١٥ بأسرع وقت ممكن حتى يتسنى لجميع أصحاب المصلحة أن يكونوا على بينة من المسؤوليات الموكلة إليهم فيما يتعلق بالمساءلة.	-	جديدة

=      =      =